الفعل الاحتجاجي في سياق الشعبوية: ارباك وتوجه نحو المركز

ساهمت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بأشكالها المختلفة في تهيئة المناخ الاجتماعي لاندلاع الثورة التونسية، حيث لعبت الاحتجاجات التي شهدتها منطقة الحوض المنجمي دورًا حاسمًا في كسر حاجز الخوف والإفصاح عن رفض الخيارات التنموية في المنطقة آنذاك. وعلى إثرها، شهدت تونس بعد الثورة نقطة مفصلية في التاريخ الاجتماعي والسياسي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية، حيث شهدت تطورًا ملحوظًا على المستويين الكمي والنوعي. فقد تعددت أشكالها النضالية وبرزت أشكال جديدة منها (الاعتصامات، المظاهرات، المسيرات...)، وظهرت أطُر نضالية غير مسبوقة منها (الانتظام الذاتي القاعدي، اللجان، الاعتصامات، التنسيقيات...)، لتُطرح من خلالها قضايا اقتصادية واجتماعية مستجدة.

عرفت الحركات الاحتجاجية منذ الثورة نسقا تصاعديا مرت من خلاله الاحتجاجات من 4375 احتجاجا سنة 2015 إلى 12025 احتجاجا سنة 2021، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها حسب احصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حيث اعتبرت خلال هذه الفترة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية مؤشرًا مهمًّا دالًّا على تحرّر الفضاء العام، وديناميةمجموعات العمل الجماعي وقدرتها على ابتكار أشكال مختلفة للتعبير الاحتجاجي، وتعبئة الموارد والتنظيم الذاتي، فضلًا عن دلالتها على نمو حركية المجتمع وإعادة إنتاج فاعليه ونخبه وصياغة مهماته وأدواره على نحو مغاير.

هذا ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي ألان توران (Alain Touraine) أن "الحركات لاجتماعية تسير " جنبا إلى جنب والديمقراطية. فهما أبعد ما يكون عن التعارض والانفصال. فالنظام السياسي الذي لا يرى في الحركات الاجتماعية إلا تعبيرا عنيفا عن طلبات مستحيلة التلبية، يفقد صفته التمثيلية كما يفقد ثقة الناخبين(...) ولا وجود لحركة اجتماعية إلا إذا حّدد النشاط المجتمعي لنفسه أهدافا تعترف بالقيم والمصالح العامة للمجتمع ككل، بحيث لا يختزل الحياة السياسية إلى مواجهة بين معسكرات وطبقات، وبحيث يعمل في الوقت نفسه على تنظيم النزاعات وتنميتها"[1]

يُعتبر المناخ السياسي في تونس ما بعد الثورة وإلى حدود سنة 2021 مناخًا مشجعًا لممارسة الفعل الاحتجاجي. وقد لعبت المنظمات والنقابات خلال هذه الفترة دورًا مفصليًا في متابعة ومناصرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، فتضافرت بذلك كل العوامل المواتية والمشجعة لانفجار المطلبية الاجتماعية من حيث الكثافة والسياق والاتساع. شهدت الحركات الاجتماعية انتشارًا في كافة ولايات الجمهورية، مع تمركز خاص في ولايات القيروان، قفصة، والقصرين كأهم مناطق محتضنة للفعل الاحتجاجي مع تفاوتات طفيفة بينها.

إلا أنه، ومنذ الثلاثية الثالثة لسنة 2020، بدأت الخارطة الاحتجاجية تشهد بعض التغيرات خاصة مع ما رافقها من تحولات منذ سنة 2019 على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أين اتسم المشهد السياسي العام بتشظ للحالة الحزبية حيث وصل ممثلون للدور الثاني في الانتخابات الرئاسية من خارج المنظومة السياسية التقليدية، طغى على خطابهما الطابع الشعبوي، الذي لاقى تجاوبًا لدى الناخبين الغاضبين الذين ملوا من وعود

[1] منير السعيداني وفؤاد غربالي، الحركات الاجتماعية في تونس: السياقات، الفاعلون، الأفعال وسيناريوهات التطور المحتملة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص14.

السياسيين التقليديين وصراعاتهم. وباتوا يبحثون عن الخلاص من واقعهم المعيشي الصعب بعيدًا عن التجاذبات السياسية والهوياتية. لتشهدت الانتخابات تصويتًا احتجاجيًا عقابيًا كردة فعل على الواقع الاقتصادي، فكان نتاجا لذلك تراجعا حاد للنخب السياسية التقليدية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، رغم قدراتها التنظيمية وأذرعها الإعلامية الهائلة. ومنذ تلك اللحظة، دخل المشهد السياسي طور تغييرات عميقة واتجه نحو إعادة تشكيل نفسه وفقًا لقواعد مختلفة عن السابق، كما رافقت هذه الفترة حالة من السخط تجاه أداء مختلف المؤسسات الحكومية، خاصة البرلمان، حيث طغت التوترات والتجاذبات على المناخ العام داخله، ووصلت إلى حد الصراع وتبادل العنف. علاوة على الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 وسوء إدارتها. كل هذه العوامل، وما رافقها من خطاب سياسي شعبوي ومحاولات لكسر مركزية السلطة، ساهمت في تركيز الخارطة الاحتجاجية في المراكز، لتصبح ولاية تونس ضمن المراتب الثلاث الأولى من حيث عدد التحركات الاحتجاجية، وهو ما اعتُبر سابقة من نوعها، خاصة أنها حافظت على هذا التمركز خلال السنوات التالية. على الرغم من أن الاحتجاجات الاجتماعية شهدت تراجعًا كبيرًا، حيث انخفض عددها من 12025 احتجاجًا في سنة 2021 إلى حوالي 918 تحركًا احتجاجيًا خلال النصف الأول من سنة 2024، وذلك حسب إحصائيات المرصد الاجتماعي التونسي.

هذا التراجع السريع في عدد الاحتجاجات، إلى جانب توجهها نحو المراكز، يخالف ما شهدناه قبل الثورة وحتى سنة 2021، حيث تمركزت كل من قفصة، سيدي بوزيد، القصرين، والقيروان كرباعي حاضن للفعل الاحتجاجي. أين كانت أولى الاحتجاجات الاجتماعية في منطقة الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008، والتي مهدت لاندلاع الثورة بين سنتي 2010-2011 المنطلقة من سيدي بوزيد. ليتمركز هذا الرباعي الحاضن للاحتجاج، وعلى مدار أكثر من عشر سنوات، ضمن المراتب الأولى من حيث عدد التحركات الاحتجاجية. إلا أنه ومنذ سنة 2021، بدأت الخارطة الاحتجاجية تشهد تغيرات من حيث ارتفاع عدد التحركات في المراكز، والتي كانت نسبة الاحتجاجات فيها ضعيفة سابقًا. هذا التغيير في الخارطة الاحتجاجية، على الرغم من توجه سياسات الدولة نحو اللامركزية، يطرح تساؤلاً حول علاقة الفعل الاحتجاجي بمركزية السلطة، خاصة بعد أحداث 25 جويلية 2021 وما رافقها من تغيرات سياسية وتركيز مفرط للسلطة في يد رئيس الجمهورية. أين وجد الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم أمام نسق سياسي جديد بصدد التشكل، مما يتطلب استراتيجيات جديدة للتعامل مع تغيرات السياق السياسي.

سيطر على الساحة السياسية منذ أحداث 25 جويلية 2021 الخطاب السياسي الشعبوي، والذي يمكن تعريفه على أنه " نمط من الخطاب السياسي يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي بشكل وثيق. وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفوية تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظم والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة"[2]

تبناه رئيس الجمهورية من خلاله ثنائية "النحن" و"الهم"، نحن "الأخيار" وهم "الأشرار"، ليتموقع بذلك ضمن الشعب بما في ذلك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الغاضبة والحاملة لمطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية، والرافضة للسياسة والسياسيين وللسياسات المتبعة من قبل منظومات الحكم المتعاقبة منذ الثورة. تبنى بذلك الشعارات التي حملها الفاعلين الاجتماعين الاحتجاجيين طيلة سنوات حول العدالة الاجتماعية، مقاومة الفساد، الحق في الصحة، والبيئة السليمة.

[2] عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

هذا الخطاب السياسي الجديد، الحامل لمختلف شعارات الفاعلين الاجتماعيين، أربك قدرة الاحتجاجات الاجتماعية على رسم الاستراتيجيات الأنسب للتعامل مع هذا التغيير. فالفاعلين الاجتماعيين، خلال حراكهم الاحتجاجي، يحملون مطالب موجهة إلى خصوم (عادة ما يكون لدى الخصم سلطة القرار). إلا أنه في ظل السياق السياسي الجديد الذي شهدته تونس، والخطاب الذي تبناه رئيس الجمهورية والذي كان في أغلبه احتجاجا على الدولة ونخبها، جعل الخصم مجهولا، وهي استراتيجية تم تبنيها لإرباك الاحتجاجات الاجتماعية. ليحل بذلك محل الشعب، فهو الممثل الوحيد والشرعي له وهو احتجاجهم.

وأمام شخصية المنقذ التي رسمها رئيس الجمهورية، انقسمت الاحتجاجات الاجتماعية بين احتجاجات أو حركات عاجزة عن تبني استراتيجية للفعل الاحتجاجي وبين احتجاجات أو حركات توجهت نحو المراكز (تونس الكبرى) حيث تتمركز السلطة ويتواجد رئيس الجمهورية، فهو الشخص الأنسب والحامل لنفس مطالبهم. يمكن اعتبار ذلك، حسب وجهة نظرنا، أحد الفرضيات المفسرة لتراجع الاحتجاجات الاجتماعية من ناحية وتوجهها نحو المراكز من ناحية أخرى.

وحسب الإحصائيات التي أصدرها المرصد الاجتماعي التونسي، فقد شهدنا ارتفاعًا في عدد التحركات الاحتجاجية في ولاية تونس، التي شهدت نسقًا تصاعديًا مرت خلاله من 1478 احتجاجًا في تونس الكبرى من مجموع 8586 احتجاجًا لسنة 2022، أي بما يقدر بـ17.21%، إلى 828 احتجاجًا من مجموع 3432 احتجاجًا سنة 2023، وذلك بنسبة 24.12% من مجموع الاحتجاجات.[3] كما شهد النصف الأول من سنة 2024 قرابة 16% من مجموع التحركات الاحتجاجية التي تمركزت في تونس العاصمة، بمجموع 149 تحركًا احتجاجيًا من مجمل 918 تحركًا احتجاجيًا لنفس الفترة المذكورة.

هذا وقد تميز المناخ العام لما بعد أحداث 25 جويلية 2021 بما يمكن أن نطلق عليه ب "رفض السياسة" و"السياسيين"[4] وهي إيديولوجيا تبناها رئيس الجمهورية، رافضةً للتمثيل بمعناه التقليدي، حيث تتصور العلاقة بين الزعيم والشعب على أنها علاقة مباشرة عن طريق تقليص دور الوسائط التقليدية من منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، في توجه منهجي هادف لتنميط صورتها واعتبارها أحد أسباب الأزمة. حيث يعتبر رئيس الجمهورية أن هذه الوسائط تمثل عائقًا يحول دون التعبير عن الإرادة الحقيقية للشعب. وهو ما ساهم في تراجع دورها ومدي قدرتها على تنظيم وتأطير الاحتجاج، وايصال رسالته والتعامل معه بالصد أو بالتجاوب. كما عمد الخطاب السياسي إلى تصوير الاحتجاج على أنه جزءًا من "منظومة الانتقال الديمقراطي" التي يجب القطع معها تحت شعار استعادة هيبة الدولة. على الرغم من أنه ملاصق للديمقراطية وأحد سمات أنظمة الحكم الديمقراطي والقطع معه يمكن قراءته على أنه قطع مع الديمقراطية. ونتاجا لهذا الخطاب، أصبح الفاعلين الاجتماعيين موصومين بأنهم استمرار لما يعرف بـ "العشرية"، هذا الوصم الاجتماعي للفعل الاحتجاجي مثل هو الأخر عاملًا من عوامل تراجع الحركات الاجتماعية الاحتجاجية خلال السنوات الأخيرة.

كما عمدت في ذات السياق منظومة ما بعد 25 جويلية على اعتماد إستراتيجيات "الاحتواء الناعم" للحركات الاحتجاجية، وهي إستراتيجية قائمة أساسا على إضعاف قدرة الحركات الاحتجاجية على التنظيم من خلال التوجه

[3] https://ftdes.net/ar/mvtssociaux2023/

[4] سعيد بكار، "في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟"، سياسات عربية، المجلد 10، العدد54، 2022، ص 4.

نحو القيادات أو العناصر الفاعلة في الاحتجاجات وتمكينها إما من مناصب هامة ضمن هياكل الدولة أو تمرير الوعود بتسميات جديدة لكل العناصر الفاعلة، وهو ما أدي بدوره إلى تفكّك العديد من الحركات الاحتجاجية وخلق إرباك داخلها لتشهد تراجعا هاما في السنوات الأخيرة، والذي بلغ أشده خلال السداسية الأولى لسنة 2024 في سابقة تعتبر الأولى من نوعها قدرت خلالها الاحتجاجات ب918 تحركا، وهو أقل عددا تم تسجيله منذ سنة 2015.

هذا التراجع الملحوظ يرتبط بعديد العوامل لعل أبرزها المناخ السياسي العام الذي شهد تجميعا لكل السلطة بيد رئيس الجمهورية وتصاعد القمع لحرية التعبير بموجب "المرسوم عدد 54 لسنة 2022"، إضافة إلى اعتماد إستراتيجية الهرسلة القبلية للاحتجاج، أين تلقي العديد من الفاعلين داخل الحركات الاحتجاجية استدعاءات أمنية بمجرد إعلان نيتهم في تنظيم تحركات احتجاجية لمسائلتهم حول الدوافع الكامنة وراء تنظيم الاحتجاج وتحذيرهم من عواقب هذا الفعل وعواقب الاتصال بالمنظمات الحقوقية المؤطر والمهيكلة للاحتجاجات الاجتماعية والتي شهدت هي الأخرى إجراءات تشديديه، أدت إلى تقلُّص غير مسبوق للفضاء المدني منذ ثورة 2011.

وعليه فإن الحالة الشعبوية في تونس وما نجم عنها من إرباك للفعل الاحتجاجي وتوجهاً نحو المركز خاصة بعد أحداث 25 جويلية 2021، يجعلها ظاهرة معقدة تتطلب فهماً دقيقاً لتفاعلاتها وتأثيراتها على الحركات الاحتجاجية الاجتماعية. فتراجع عدد الاحتجاجات وتوجهها نحو المركز يعكس تحديات جديدة أمام الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي أصبحت تجد نفسها في مواجهة سياق سياسي مختلف يتطلب استراتيجيات مبتكرة للتعامل مع التغيرات الطارئة. فهذا الواقع الجديد يدعو إلى ضرورة البحث عن أساليب نضالية جديدة تمكن الحركات الاحتجاجية من استعادة فعاليتها وتحقيق أهدافها في ظل مناخ سياسي مشبع بالتغيرات والتحديات.

جدول توضيحي يبين بداية تركز التحركات الاحتجاجية في العاصمة منذ سنة 2019

السنة	الثلاثية	توزيع الولايات حسب الثلاث مراتب الأولى	عدد الاحتجاجات	النسبة المائوية
2019	الأولى	القيروان	364	47, 33
		قفصة	216	28,08
		جندوبة	189	24 ,57
	الثانية	القيروان	454	47.34
		سيدي بوزيد	281	29 .30
		تونس	224	23.35
	الثالثة	القيروان	508	58 .60
		قفصة	201	23.18
		سيدي بوزيد	158	18.22
	الرابعة	القيروان	481	55.67
		سيدي بوزيد	237	27.43

		تطاوين	146	16.90
2020	الأولى	القيروان	470	55.09
		سيدي بوزيد	221	25.90
		القصرين	162	19
	الثانية	سيدي بوزيد	470	53.22
		تطاوين	226	25.90
		قفصة	187	21.17
	الثالثة	قفصة	596	51.70
		القيروان	337	29.22
		تونس	220	19.08
	الرابعة	قفصة	801	26.3
		القيروان	372	12.2
		تونس	361	11.85
2021	الأولي	قفصة	720	41.11
		تونس	526	30.03
		القصرين	505	28.48
	الثانية	قفصة	673	49.19
		تونس	504	36.84
		تطاوين	191	13.96
	الثالثة	تونس	728	51.77
		قفصة	406	28.87
		القيروان	272	19.34
	الرابعة	القصرين	418	34.48
		قفصة	414	34.15
		تونس	380	13.35
2022	الأولى	قفصة	697	53.82
		القصرين	328	25.32
		القيروان	270	20.84
	الثانية	قفصة	316	39.35
		تونس	273	34
		مدنين	214	26.65
	الثالثة	تونس	277	41.77
		قفصة	265	39.96
		سيدي بوزيد	171	25.80.

	الرابعة	تونس	367	52.27
		سيدي بوزيد	172	24.50
		القيروان	163	23.21
2023	الأولى	تونس	259	51.08
		سيدي بوزيد	140	27.61
		سوسة	108	21.30
	الثانية	قفصة	172	46.73
		سوسة	107	29.07
		صفاقس	89	24.18
	الثالثة	قفصة	200	62.69
		صفاقس	60	18.80
		سيدي بوزيد	59	16.03
	الرابعة	قفصة	107	39.92
		تونس	105	39.17
		المنستير	56	20.89
2024	الأولى	قفصة	101	21.3
		تونس	95	20
		بنزرت/نابل	37	7.8
	الثانية	قفصة	152	23.28
		تونس	64	9.77
		القيروان	52	7.93